

الثوري غير المتوقع

كادت حملة جانغ هاسونغ ضد الممارسات المحاسبية المبهمة في شركات الأعمال الكورية الكبرى تخرج عن المسار المحدد لها في مهدها بسبب محام شاب خائر العزم. وفي عام ١٩٩٨ أقام جانغ ومؤيدوه دعوى قضائية جماعية ضد شركة سامسونغ للإلكترونيات وهي قاطرة الصناعة الكورية- متهمين إياها بتقديم تبرعات سياسية غير قانونية وإعانات غير مشروعة لشركة فاشلة تابعة لها. وقد اضطر جانغ، نظرا لمحدودية موارده، إلى الاستعانة بخدمات زميل ناشط- هو محام شاب حديث التخرج- للدفاع عن قضيته. وقامت سامسونغ من جانبها بتكليف أفضل محام- كان يطلق عليه في الدوائر القانونية المحلية لقب «ملك التقاضي». وفي ظل ثقافة كونفوشية قوية حيث يضي كبر السن تلقائيا على صاحبه مزيدا من القوة، واجه المحامي الشاب للمدعي عائقين هما صغر السن وانعدام الخبرة.

هيون-سونغ كانغ
Hyun-Sung Khang
يلقي الضوء على حياة الناشط
القيادي الكوري
جانغ هاسونغ
Jang Hasung

وبعد أول جلسة، أقبل المحامي الشاب على جانغ في بأس قائلا: «هذه مباراة مستحيلة. إن القضاة والمحامين الآخرين يعاملونني كأني طفل». ضحك جانغ، الذي أصبح الآن عميد كلية إدارة الأعمال في واحدة من أكثر المؤسسات التعليمية المرموقة في البلاد وهي جامعة كوريا، وهو يتذكر الواقعة قائلا: «يا له من اختلال هائل!»، ثم فجأة عادت إليه جديته. وفي مواجهة الانهزامية حتى قبل أن يبدأ سماع القضية قال للمحامي الشاب «انظر! أنت تفعل ذلك من أجل قضية تؤمن بها- قضية العدالة. أما هو فيفعل ذلك من أجل المال. وشتان الفارق الهائل بينهما. أنت لديك التزام أخلاقي. أما هو فله مجرد حافز. لذلك لا تقلق.»

وواصل جانغ ومحاميه مساعيها حتى كسبا القضية، وكانت واحدة من أولى القضايا على الإطلاق التي تُرفع نيابة عن أقلية من المساهمين ضد أعضاء مجلس إدارة الشركة الصناعية العملاقة الكورية. وكان الحكم بمثابة علامة فارقة في التاريخ القانوني للشركات الكورية. فماذا حدث للمحامي الشاب؟ «لقد صار علما في كتب القانون الآن»، كما يقول جانغ.

إن روح الإيمان الراسخ والتفاؤل التي أداها جانغ في عام ١٩٩٨ ظلت تسانده وتوازره على مدى أكثر من عقد قضاة في تنظيم الحملات من أجل حقوق المساهمين ومن أجل حوكمة أفضل في الشركات وواجه تهديدات لأمنه الشخصي وفقدان أصدقائه الذين نأوا عنه بسبب دوره كناشط قيادي وواجه اتهامات بالخيانة لصالح الأجانب.

الطريق إلى العمل كناشط قيادي

لم يكن يُتوقع أن يغدو جانغ، البالغ من العمر ٥٦ عاما، ناشطا ثوريا، وكان يمكن أن تتخذ حياته مسارا مختلفا تماما. فبعد حصوله على درجة الدكتوراه في المالية العامة من كلية وارتون لإدارة الأعمال بجامعة بنسلفانيا، كان من الممكن أن يختفي في غياهب العمل الأكاديمي أو يحصل على وظيفة مضمونة مدى الحياة في واحدة من المجموعات الصناعية الكبرى في كوريا- والتي صارت هدفا لعمله كناشط فيما بعد. ولكن عند عودته من الولايات المتحدة اكتشف درسا كبيرا كان قد تعلمه من خلال دراسته- وهو أن الهدف الأساسي للشركات هو زيادة قيمة الاستثمارات لصالح مساهميها- لم يكن من وجهة نظره، يصدّق في حالة الشركات الصناعية العملاقة التي تسيطر على اقتصاد كوريا. وبدلا من ذلك، كانت هذه «الشركات العملاقة» (chaebol) (راجع الإطار) تدار كإقطاعيات خاصة بواسطة مؤسسي الشركة، دون شفافية أو مساءلة.

ويقول جانغ: «كل شيء كان يدور في فلك شخص حاكم بأمره، كانوا يدعونه رئيس مجلس الإدارة؛ وأحيانا أخرى يسمونه «المالك». لكن لو نظرنا إلى هيكل الملكية لوجدنا أنه ليس المالك. إنه مجرد مساهم صغير من الأقلية الصغيرة للمساهمين، وهذا ينطبق على أغلب الشركات العملاقة التشايبول. ثم يتذكر قائلا «من أين إذن تأتي هذه السلطة التي لا ينازعها فيها أحد؟ ولماذا كان يسيء استخدام هذه الصلاحيحة المسيطرة من أجل منفعة الخاصة؟ ثم يتذكر قائلا [حينذاك] لم يكن هناك من يثير المسألة.»

وهكذا شن جانغ حملة للمطالبة بمزيد من المساءلة والشفافية في هذه الشركات العملاقة التي تديرها أسر، والتي لا تزال تسيطر على جانب كبير من اقتصاد كوريا. ثم أقام هذه الدعوى القضائية تحت رعاية مجموعة مدنية شعبية عامة ساعد جانغ على تأسيسها- وهي جماعة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» (PSPD)- وهي الآن إحدى المنظمات غير الحكومية القيادية في المجتمع. وكان سلاحها المختر هو رفع دعوى قضائية جماعية نيابة عن أقلية من المساهمين. وقامت هذه المجموعة بالضغط من أجل تعيين أعضاء مجلس إدارة من الخارج، وسلطت الضوء على الممارسات المحاسبية المبهمة، وطالبت بالنظر في مصالح المساهمين.

وفي بداية عمله كناشط قيادي، يصف جانغ نفسه كذباية الماشية التي تقف على جسد الشركات العملاقة التشايبول الذي يشبه جسد الفيل. حينذاك، لم يكن لفكرة حقوق المساهمين وجود يذكر في كوريا، كما لم تكن هناك ترجمة مناسبة لمصطلح «حوكمة الشركات». وكان القانون- الذي كان يشترط حينئذ أن يمتلك المساهمون ٥٪ من أسهم الشركة قبل أن يتقدموا باقتراح في اجتماع المساهمين- يشكل عقبة ضخمة أمام تحدى سطوة الشركات العملاقة التشايبول. وقد رفضت الشركات محاولاته الأولى لمساءلتها. وتجمدت معركته مع كوريا فرست بنك (بنك كوريا الأول) عندما رفض البنك إطلاعه على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ووثائق الشركة وسجلات المساهمين. وعندما لم يتمكن جانغ ومؤيدوه من التعرف على صغار المساهمين خرجوا إلى الشارع، وشكلوا مسيرات أمام مكاتب السمسرة مسلحين بلافتات تدعو المساهمين للاتصال بهم.

وقد أربكت حملة جانغ كثيرا من أصدقائه وأقاربه وأقرانه. ففي مجتمع كوريا المتماسك، كان كثير من هؤلاء يعملون في الشركات ذاتها التي كان يتحداها وكانوا يضغطون عليه للتوقف عن تحريض الدهماء- ووصفوه بالعداء لقطاع الأعمال، والعداء لكوريا بل حتى بالشيوعية- وهو اتهام كان حريا بأن يجعله موضع شك وازدراء.

مؤمن باقتصاد السوق

يؤمن جانغ، البعيد كل البعد عن الشيوعية، إيمانا مطلقا باقتصاد السوق، ويقرنه برغبته في تعزيز الصالح العام. ويقول في هذا الصدد: «أنا أحب جني المال». «ليس هناك عيب في جني المال في ظل نظام السوق. ولو اشترك الجميع في جني المال- المساهمون والموظفون والمجتمع- وجعلنا الشركة أفضل والمجتمع أفضل، لحققت هذه المباراة الكسب لجميع الأطراف.»

وربما كان تعزيز الصالح العام دافعا أساسيا لدى جانغ، لكنه كان مجردا من أية لغة أخلاقية أو معنوية. بل إن سخطه كان يرجع إلى اعتقاده بأن الفساد في الشركات الكورية يمنع قوي السوق من العمل بشكل سليم. ويصف جون لي، زميل جانغ، هذا الناشط القيادي بأنه «رأسمالي على النمط الغربي». ويقول «لي» عن صديقه: «وجهة نظره هي أن المال قوة دافعة للتغيير. والقضية ليست قضية عدالة. إنها اعتقاد بأن الشركات ينبغي أن تكسب وأن رئيس مجلس الإدارة ينبغي أن يكسب أموالا لصالح الشركة.»

وقد استفاد جانغ أيضا من كونه الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب. ومن المؤكد أن الأزمة المالية الآسيوية خلال ١٩٩٧- ١٩٩٨ جاءت في الوقت المناسب لحملة جانغ. فبينما كان جانغ يستهل نشاطه الحقوقي، أُلقت الأزمة ضوءا غير مسبوق على الممارسات المحاسبية والإدارية للشركات العملاقة التشايبول في البلاد ودورها في التثجيل بوقوع أسوأ هبوط اقتصادي في تاريخ كوريا الحديث. وركزت الانتباه على الشبكة العنكبوتية المعقدة من الحيازات المتداخلة بين الشركات العملاقة التشايبول الأم والشركات التابعة لها والمستخدم لإخفاء عدم إمكانية استمرار الشركات التابعة وحمايتها من الاستحواذ عليها من أطراف معادية. وتسببت هذه الإعانات المالية والحيازات المتداخلة غير الواضحة أيضا في ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها وأفضت إلى تضارب في المصالح.

وفي خضم أوضاع الركود الآسيوي، استهدف جانغ خطة لشركة سامسونغ للإلكترونيات ترمي إلى تقديم ضمانات لديون شركة صناعة السيارات التابعة لها والمتعثرة. وكان ذلك أحد الموضوعات الكثيرة التي أراد هو وأتباعه إثارتها في الاجتماع السنوي للشركة في ١٩٩٨- وهي حادثة اكتسبت وضعاً شبه رمزي بين النشطاء المدنيين الكوريين المهتمين بحوكمة الشركات. في ذلك اليوم، استمر

تاريخ من الكفاح

نظرا لخلفية جانغ، ربما لم يكن مستغربا أن يمتلك في داخله شعلة متقدة من الحماس. فترجع أصول عائلته إلى مدينة كوانجو الجنوبية التي تشتهر في كوريا بتاريخها في الاحتجاج. وتوفي أحد أفراد أسرته الأقربين في مظاهرات شعبية نظمت في بلدته الأصلية ضد الدكتاتورية العسكرية آنذاك، وكانت هذه حادثة فارقة حينذاك في عام ١٩٨٠. ويفخر هذا الأستاذ الأكاديمي بأصوله العريقة. فأتثناء الاستعمار الياباني حارب جده من أجل استقلال كوريا، بينما شارك شقيق جده في الحملة العسكرية ضد الحكم الياباني. وإلى جانب كونه سليل أسرة ثرية متعلمة تعليما جيدا- فيقول أحد الأصدقاء مازحا إن «كل أفراد أسرته حاصلين على درجة الدكتوراه»- كما أن الخدمة العامة تجري في دماء الأسرة أيضا. وكان أحد أعمامه وشقيقته يشغلان وظائف حكومية رفيعة المستوى، وهو يضطلع بالمسؤولية التي تمنحها الثقافة الكونفوشية للابن الأكبر.

وبإعلان جانغ عن معركته الخاصة من أجل الصالح العام تحول من محتج على الهامش إلى شخصية عامة تحظى بالاحترام. ولكن هذا الاحترام المتنامي تلقى ضربة موجعة من جديد عندما سحب مدافعه بعيدا عن التشايبول وجهها نحو الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. ويرجع جانغ الفضل في تحول محور اهتمامه إلى حديث دار بينه وبين أحد خبراء المال الأوروبيين تحدث معه بلغة يفهما كلاهما - وهي لغة السوق. وقال الخبير المالي الذي لا يريد جانغ ذكر اسمه لصديقه الكوري: «يبدو أن لديك استراتيجية للاستفادة من الأصول المقدرة بأقل من قيمتها. من الواضح أنه توجد أصول [في كوريا] أسىء تسعيرها وقدرت

جانغ ومناصروه على مدى أكثر من ١٣ ساعة في استجواب وتضييق الخناق على أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين كانوا أكثر اعتيادا على اجتماعات المساهمين التي كانت بمثابة منبر للتصديق الروتيني على ما يقررونه. لم يتمكن النشطاء من حل مشكلة شركة سيارات سامسونغ في هذا الاجتماع، ولكن إجراءات جانغ الأوسع وكذلك أعمال منظمة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» كان إيذانا ببدء التحرك من جانب بعض الشركات الكورية العملاقة التشايبول التي تديرها الأسر مثل مجموعة «إس كيه»، و «إل جي» لتبدأ فصل شركاتها القابضة عن وحداتها العاملة.

وكان لا بد من مواجهة نكسات كهزيمة في المحاكم، وعدم فهم من الجمهور، واتهامات بأن النشطاء يقوضون الثقة في الاقتصاد الكوري. ولكن مكاسب جانغ ومناصريه كانت تقاس بتغيير قواعد الشركات وتثقيف الجمهور بقدر ما كانت انتصارات وهزائم قانونية. وقد أسهمت الأزمة الآسيوية أيضا في تعجيل التغيير في الرأي العام - فكثير ممن كانوا ينظرون إلى جانغ بارتياح أدركوا ببطء أن نظام التشايبول يجب أن يتغير أو يُجبر على التغيير. وقد تبنت إدارة كيم داي-جونغ الليبرالية التي انتخبت في أوائل أيام الأزمة، مجموعة من إصلاحات الشركات التي استمرت في ظل إدارة ثانية من يسار الوسط. وقد شملت تلك الإصلاحات تخفيض الحد المطلوب لتقديم اقتراح من جانب المساهمين إلى ١٪ من المساهمين ثم إلى ٠.٠١٪، كما أقرت شرطا بتعيين ربع أعضاء مجلس الإدارة من خارج الشركة، ووضعت قانونا جديدا للأوراق المالية لصالح أقلية المساهمين، وقواعد أكثر إحكاما للإفصاح والمساءلة واختيار أعضاء مجلس الإدارة.

جمهورية الشركات العملاقة «التشايبول» (Chaebol)

يستطيع أي كوري أن يقضي يوما بأكمله وهو يعيش في عالم سامسونغ. ففي الصباح قد يترك شقته التي بنتها شركة سامسونغ، ويذهب إلى مكتبه في سيارته الرينو التي صنعتها سامسونغ، بينما يتحدث في هاتفه الخليوي من نوع سامسونغ. ويستطيع أن يشتري غداء من متجر متعدد الأقسام تملكه سامسونغ، ويأكل طعاما أنتجته ووزعته سامسونغ (تشيل جيدانغ)، ويسخنه في ميكروويف من إنتاج سامسونغ، بينما يشاهد تلفزيونا من نوع سامسونغ.

إلى هذه الدرجة بلغ تغلغل التشايبول في كوريا حتى أن قليلا من جوانب الحياة في هذا البلد الواقع في شمال شرق آسيا هي التي لم يمسهما النفوذ الممتد لشركات كوريا العملاقة التي أسستها عائلات. ومجموعة سامسونغ هي بالضبط أكبرها وأكثرها قوة، وتبلغ حصتها نحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لكوريا، مما يكسبها لقب «جمهورية سامسونغ».

والشركات العملاقة التشايبول هي قناة كوريا للتنمية الاقتصادية السريعة. ففي ظل حكم بارك تشونغ - هي العسكري الدكتاتوري في السبعينات والثمانينات، قدمت الحكومة مخطط التوسع الصناعي ونفذته الشركات العملاقة التشايبول. وفي ظل هذا النظام الرأسمالي الموجه، اختارت الحكومة شركات لتقوم بالمشروعات الصناعية، تحفزها القروض منخفضة الفائدة من البنوك التي تسيطر عليها الدولة. وقد امتد نطاق التشايبول ليشمل طائفة واسعة من الشركات الصناعية والخدمية المحمية من المنافسة الأجنبية وكانت تتمتع بضمانات ومشاركة ضمنية في المخاطر من جانب الحكومة. وانتهى الأمر بالأنشطة المربحة اقتصاديا إلى الوقوع في أيدي عدد محدود من الشركات العملاقة.

وكانت نظم الإدارة الاستبدادية شديدة المركزية تقوم على رؤساء مجالس إدارة مؤسسين أقوياء وأفراد عائلاتهم الأقربين. وكان مصير أسر التشايبول هذه - وهي أقرب ما يكون في كوريا للأسر الملكية - مصدر افتتان لا نهائي للجمهور.

ويجري الآن في حالات كثيرة توريت منصب رئيس مجلس الإدارة للجيل الثالث. وتحفظ عائلة الرئيس المؤسس في العادة بالسيطرة على المؤسسة من خلال الملكية المتبادلة للأسهم حتى لو كانت حصتها الاقتصادية في شركات المجموعة الكبرى قد تضاعفت مع الزمن إلى أقل من ١٠٪ في حالات كثيرة.

ويحلول أواخر الثمانينات من القرن الماضي، كانت التشايبول تسيطر على القطاع الصناعي في كوريا، وكانت تهيمن بشكل خاص على الصناعات التحويلية والتجارة والصناعة الثقيلة. وكانت قد بدأت في اتخاذ خطوات للدخول إلى الأسواق العالمية، بتمويل من الائتمان الحكومي الميسر واعتمادا على الرفع المالي المفرط. وفي عام ١٩٩٧، عشية الأزمة المالية الآسيوية، كانت نسبة الدين إلى الأسهم في الشركات العملاقة التشايبول الثلاثين الكبرى تزيد على ٥٣٠٪، وكانت في الأغلب ديون قصيرة الأجل.

ولكن تبين أن مستوى الدين كان أكثر مما يستطيع تحمله الكثير منهم. وكانت الأزمة نذيرا بتوقف نشاط نحو نصف الشركات العملاقة الثلاثين الكبرى. وقام من نجا منها بتخفيض تمويل ديونها قصيرة الأجل وطويلة الأجل كثيرا، ولم يعد يُسمح بتقديم ضمانات جديدة فيما بين الشركات العملاقة الثلاثين الكبرى. كما تم إلغاء الضمانات التي كانت موجودة من قبل.

والكوريون لديهم شعور عميق يجمع بين النقيضين، فيما يتعلق بقاطر النمو محلية الصنع. ففطرة المساواة بين البشر لدى الكوريين تعني أن لديهم شكا عميقا حول تراكم الثروة لدى الأسر المهيمنة، ولكنهم أيضا يفخرون بنجاح الشركات العملاقة التشايبول على المستوى العالمي، ويدركون أن مصير اقتصاد البلاد القائم على التصدير يتوقف على مصير الشركات الاقتصادية العملاقة - لدرجة أن التهديدات بكبح نفوذها وسلطتها تقابل بشكل منظم بتحذيرات من العواقب الوخيمة على الاقتصاد.

بأقل من قيمتها ولم ترسمل أبداً. وأحد هذه الأصول التي قدّرت بأقل من قيمتها هي أنت». وتحدى الخبير المالي جانغ بأن يفعل ما يقول وأن يدخل في القطاع الخاص. وقال لجانغ الأكاديمي: «في هذه السوق الرأسمالية، ما لم تكسب المال وتثبت نتائج، فلن تكون قادراً على الإقناع».

لقد زُرعت البذرة، ولكن جانغ استفاد مرة أخرى من المصادفة السعيدة لمقابلة الرجل المناسب في الزمان والمكان المناسبين. فبينما كان جانغ يقوم بمسيرات خارج مكاتب السمسة ويناشد صغار المساهمين بالانضمام إليه، لفت انتباه «لي»، الذي كان في ذلك الوقت يعمل مدير أصول في الولايات المتحدة. وقد أثار جانغ فضول «لي» فاتصل به، ومن ثم نشأت الصداقة بينهما. وقد دعم «لي» حملة جانغ بتفويضة حقوقه في التصويت في سامسونغ لإعطاء صاحب الحملة صوتاً في اجتماعات المساهمين.

تعويض الخصم

بعد مضي عقد أو ما نحوه ساعد «لي»، الذي كان حينذاك يعمل مع «شركة لازارد لإدارة الأصول»، في إطلاق صندوق الشركة وهو «الصندوق الكوري لحوكمة الشركات» (KCGF) برأسمال مبدئي يناهز ٣٥ مليون دولار، حسب قول جانغ الذي عين مستشاراً خاصاً للصندوق. ويقول إن رأسماله قد ارتفع الآن إلى ٢٥٠ مليون دولار، وقد تعاطف الاعتراف بطابعه المميز لدرجة أن الصندوق يعرف محلياً بصندوق جانغ هاسونغ. ويتمثل التفويض الممنوح لهذا الصندوق في تحرير قيمة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بتحسين نوعية حوكمتها وعكس المسار التقليدي لتقييم الأوراق المالية الكورية بأقل من قيمتها والذي يوصف عادة بعبارة «الخصم الكوري».

وهناك اعتقاد واسع النطاق بأن الأوراق المالية الكورية متداولة بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في الدخل إلى سوق الأوراق المالية للبلاد. وكثيراً ما يدل على ذلك بتدني النسبة بين أسعار الأوراق المالية الكورية وأرباحها بالمقارنة بالنسبة الموجودة في أسواق أخرى. ويعزى هذا الخصم إلى عوامل تتراوح بين المخاطر التي تمثلها جارتها النووية كوريا الشمالية، واعتماد الشركات المفرط على التمويل بالديون، وانعدام الكفاءة في السوق. ويرى جانغ أن ضعف حوكمة الشركات مسؤول بدرجة كبيرة عن ذلك. فيسترسل قائلاً «حسن حوكمة الشركة، واستغن عن الخصم، ستجني منافع من زيادة قيمة الشركة».

كان أول استثمارات الصندوق الكوري لحوكمة الشركات هو شراء حصة مقدارها ١,٥% في شركة صغيرة للنسيج هي دايهان سنثتيك فايبير. وسرعان ما جاءت المطالبة بأن تقوم الشركة بتعيين أعضاء مجلس إدارة من الخارج، وأن تبني الأصول المعطلة وأن تفصح عن المعاملات مع المؤسسات المنتسبة. وطلب الصندوق ست مرات إطلاعه على سجل المساهمين ورفض طلبه في المرات الست وأخيراً أذعنّت الشركة بأمر من المحكمة.

ومما يدعو إلى السخرية أن جانغ، الذي وسم في وقت ما بأنه معاد لأنشطة الأعمال، اضطر بسبب مشاركته في الصندوق الكوري لحوكمة الشركات إلى إنكار الاتهام الموجه له بالترجح. ويحتج جانغ على ذلك قائلاً إنه ملتزم بزيادة قيمة الشركات على المدى الطويل، حتى رغم أن سعر أسهم أية شركة قد يتصاعد بسبب مجرد إعلان بسيط بأن الصندوق الكوري لحوكمة الشركات قد اشترى حصة فيها. وبعد دقائق من إذاعة أخبار شراء حصص ملكية في شركة دايهان، وصلت أسعار أسهم شركتها الأم، وهي تاكوانغ الصناعية، إلى السقف المسموح لها به يوميا، بينما تضاعفت أسعار أسهم دايهان في ظرف خمسة أيام. ويعزى جانغ هذا الارتفاع إلى سلوك القطيع. «ما التغييرات التي تظن أننا نستطيع إجراؤها في

غضون دقائق معدودة؟ لم يتغير شيء من جانب الشركة. وكل ما قلناه هو «حسناً سنعمل مع الشركة». إنها الشركة نفسها - بالأمس واليوم - قد يستغرق الأمر أياماً أو شهوراً أو حتى أعواماً حتى يمكن إجراء تغيير ولو طفيف.

وفي التاريخ القصير للصندوق الكوري لحوكمة الشركات، تضمن التغيير بالفعل قدراً كبيراً من التقاضي وكذا اتهامات بالتورط العدائي والعدواني في عمليات الشركات التي يشتري الصندوق أسهماً فيها. وعلى الرغم من ذلك التورط، فليس هناك ضمان للنجاح. فبعد شراء أسهم في شركة محلية لمواد البناء هي بيوكسان، خسر الصندوق الكوري لحوكمة الشركات صوتاً مساهماً، وعلى عكس ما كان يأمل، شهد إعادة تعيين الرئيس ومدقق الحسابات. وقد باع الصندوق فيما بعد حيازته من الشركة، فيقول جانغ «لقد استسلمنا». «هناك شركات نرغب في إجراء تغييرات فيها ونستخدم كل الأدوات المتاحة، بما في ذلك الدعاوى الجنائية أو المدنية أو أي طريقة في وسعنا ويسمح لنا بها القانون. ولكن ذلك من شأنه أحياناً أن يدمر قيمتها».

جانغ ملتزم بزيادة قيمة الشركات على المدى الطويل.

وكثيراً ما اتهمت الشركات العملاقة التشايبول ومؤسسة الأعمال الكورية جانغ بأنه وسيط للناهيين الأجانب من منتزهي الفرص الذين لا يهتمهم سوى تحقيق الربح السريع أكثر من اهتمامهم بإصلاح الشركات. فنسبة ٩٥% من المستثمرين في الصندوق الكوري لحوكمة الشركات وافدون من وراء البحار، ولكن جانغ يقول إنه يتجنب عن عمد تسويق الصندوق لمؤسسات محلية؛ لأن أفق استثمارهم من القصر بحيث لا يسمح له بتحقيق أهداف الصندوق. وفي حين أن المستثمرين في الغرب غالباً ما يسعون إلى اكتساب القيمة على مدى السنين، فإن متوسط زمن الحيازة بالنسبة لمؤسسة استثمارية في كوريا هو أشهر معدودات. ويقول في هذا الصدد: «إنهم يتصلون بي كل أسبوع وكل شهر ليسألوا عن الأرباح». ورسالة جانغ للمستثمرين المحليين هي: «إذا لم تكن صبوراً بما يكفي فلا تتبعني؛ لأن لا شيء سيغير على المدى القصير. فالأمر سيستغرق أياماً أو شهوراً أو ربما أعواماً».

والصبر صفة اضطر جانغ لاكتسابها طوال حياته كناشط قيادي. فالدعاوى القضائية التي أقامها جانغ ومؤيدوه ظلت تتداول في المحاكم من خلال عمليات الاستئناف والطعون المضادة لسنوات طويلة ممتدة. ولم يتم البت في الدعوى الجماعية الأصلية التي أقامها جانغ ومحاميه الشاب منظمة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» عام ١٩٩٨ نيابة عن أقلية من المساهمين ضد شركة سامسونغ للإلكترونيات سوى في عام ٢٠٠١ بواسطة محكمة محلية قضت بتعويضهم عن الأضرار بأكثر من ٧٢ مليون دولار. وبعد مرور عامين، صادقت محكمة الاستئناف على رأي المحكمة الأدنى درجة، ولكنها خفضت التعويض إلى ١٦ مليون دولار. وقد استأنف الحكم كل من منظمة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» وشركة سامسونغ وأحيلت الدعوى إلى المحكمة العليا. وقد أيدت أعلى محكمة في البلاد الحكم الأصلي وحكمت لصالح جانغ وحلفائه. وقد صدر حكم المحكمة العليا في عام ٢٠٠٥ أي بعد سبع سنوات من رفع الدعوى الأصلية. وفي هذه الحالة على الأقل، أتت روح إيمان جانغ وتفاؤله ثمارها. ■

هيون-سونغ كانغ محرر أول في مجلة «التمويل والتنمية»